مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال افتتاح مقره الانتخابي النسائي مساء أمس الأول في مشرف

الشريعان: حقوق المرأة ستكون من أولوياتي الإصلاحية

مرشح الدائرة الاولى د.أنور الشريعان

د.أنور الشريعان متحدثا للناخبات في مقره النسائي (كرم ذياب)

أكد مرشح الدائرة الأولى لانتخابات مجلس الأمة 2012 د.أنور الشريعان سعيه لتحقيق حياة كريمة لكل مواطن كويتي، وأنه سيعمل جاهدا للمساهمة في إعادة الكويت كما كانت عليه قبل 5 سنوات.

جاء ذلك خلال افتتاح مقره الانتخابي النسائي امس الاول بمنطقة مشرف، حيث شهد حشدا كبيرا من نساء الكويت، ومهد لعقد ندوة نسائية أخرى 22 الجاري.

بدأ الافتتاح بكلمة نسائية ألقتها نور الشريعان والتي أشادت فيها بتاريخ د.أنور الشريعان من خلال سيرته الذاتية، بالإضافة إلى تطلعاته الانتخابية والقضايا التي يسعى لحلها، وكذلك القوانين التي يعمل جاهدا على تفعيلها، كما قدم د.الشريعان الشكر للحضور وللشعب الكويتي، موضحا أن جميع المرشحين يتحدثون عن مدى معاناة الكويت من الفساد والظلم.

يجب أن نصارع المستقبل من أجل حياة كريمة للمواطن الكويتي

هدفي الإنجاز وليس الكرسي.. ويجب إعادة تحديث البنى التحتية

وثيقة الإصلاح الوطني تحمل الكثير من الإصلاحات من أجل المستقبل

لم أرشح نفسي «للشهرة» وسنقطع اليد التي تمتد لأموال أبناء البلد

وثيقة إصلاحية

وعرض الشريعان وثيقة إصلاحية شاملة تخلص الكويت من شبح السنوات الحرجة الماضية، والتي نعتبرها كابوسا مزعجا في تاريخ الكويت، مشيرا إلى إحساسه بمعاناة الآباء والأمهات الذين لا يحصل أبناؤهم على فرصة عمل، وكذلك الخدمات الصحية والعلاجية بالمستشفيات، بالإضافة لعدة قوانين تحتاج إلى إعادة نظر.

وأردف الشريعان قائلا: حرصت أشد الحرص على أن تحمل وثيقتي الإصلاحية بين طياتها هذه القوانين وتلك الإصلاحات التي يتمناها كل مواطن كويتي، ومنها إقرار تعديلات على قانون الشركات التجارية الجديدة، وإقرار قانون ينظم المناقصات العامة، وإنشاء هيئة مستقلة للاستثمار الأجنبي وتفعيل قانونها، وإقرار قانون الجرائم الإلكترونية، وتعديل وتفعيل ومراقبة قانون الـT.O.B والسماح للأجانب بتملك الشقق السكنية، وتفعيل منظومة المؤهلات العلمية للعمالة الأجنبية، وتفعيل قانون الخصخصة، وإنشاء هيئة سوق المال، وإنشاء هيئة لحماية المستهلك وإقرار قانون دعم المشاريع الصغيرة، ودعم الحقوق الإنسانية لفئة البدون، وإنشاء هيئة للقيم البرلمانية.

حقوق المرأة

ولم ينس الشريعان حقوق المرأة التي أشاد بها من خلال كلمته أمام الحاضرين، مؤكدا أنها ستكون من أولوياته الإصلاحية، وأن المرأة ستأخذ دعما لحقوقها في المجتمع كما نص الدستور الكويتي.

كما أكد الشريعان أن كل مواطن كويتي سيأخذ حقه، ويحفظ كرامته ويجب علينا ألا نترك أنفسنا أداة للاستغلال في أيدي من يستغلوننا، وخاصة أن الدستور الكويتي كفل لكل مواطن حقه في التعبير عن ذاته.

برنامج محدد

وأضاف الشريعان أنه يعمل وفق برنامج محدد وواضح من أجل أبناء الكويت، واضعا خطة لحماية المواطنين من غلاء الأسعار، بالإضافة إلى سعيه لدعم خطة التنمية بعد الانتهاء من إعادة تحديث البنية التحتية، وكذلك قانون كشف الذمة المالية لمزيد من الشفافية.

ونادى بضرورة تفعيل دور وزارة التجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية، مؤكدا استعداده لمد يد التعاون لجميع مرشحي مجلس الأمة من أجل الكويت.

حضور نسائي كثيف في مقر الشريعان

وقام الشريعان بالرد على استفسارات الصحافيين بعدة تصريحات منها: فيما يخص الصراع السني ـ الشيعي في الدائرة الأولى وضح الشريعان أن الدائرة الأولى تمثل الكويتيين من جميع الفئات، منها السني والشيعي والقبلي والحضري، وهي دائرة على حد وصفه من أجمل الدوائر الانتخابية.

نظرة مستقبلية

وفيما يخص وجود مرشحين كبار ذوي تاريخ سياسي، وبمثابة منافسين له في الدائرة الأولى، أعرب الشريعان عن ترحيبه بالمنافسة، موضحا: أنه يمثل المستقبل ويبتعد عن الماضي، وإذا التفت للماضي فلن تتطور الكويت، قائلا: الآن أمامنا مستقبل ينتظرنا، ولابد أن يكون لنا دور في حل مشاكل المواطنين، وكذلك حفظ حقوقهم وهذه هي مهمتنا خلال الفترة المقبلة.

واستطرد الشريعان: سأدافع عن حقوق الكويتيين وسنقطع اليد التي تمتد لمال أي كويتي، وأنا لا أدخل في صراع مع أحد سواء من الجيل السابق أو الجيل الحالي، ولكنني سأدخل في صراع مع المستقبل، متطلعا إلى تحقيق دور الشباب بنجاحات مستقبلية.

وفيما يخص إسقاط القروض قال الشريعان: دوري توفير حياة كريمة لكل الناس، سواء بالسعي لحل مشكلة القروض أو غيرها من مشكلات يحتار المواطنون في مواجهتها، وأهم ما أضعه نصب عيني هو الحياة الكريمة لكل مواطن.

النواب السابقون

وفيما يخص أداء النواب السابقين قال الشريعان: من سبقوني لم يقصروا، ولكن هناك ضعفا في الأداء، وأنا لم أرشح نفسي لغرض الشهرة، وإنما لحبي الشديد للإنجاز وتغيير الواقع، ولقد أتينا لحماية حقوق المواطنين، والسابقون كان لهم دور في بناء الكويت القديمة، لكن سيكون لنا دور في بناء الكويت الحديثة بحلتها الجديدة.

وأكد في نهاية الافتتاح أنه مع القانون قلبا وقالبا، لأنه عصب حياتنا ويضعه على قمة أولوياته، توفيرا للحياة التي يتمناها كل مواطن، وكذلك إنهاء البطالة وبناء مستقبل أفضل لأبناء الكويت، وتوفير مقاعد دراسية لجميع أبناء الكويتيين في الجامعة، وتوفير فرص عمل، بالإضافة إلى الرعاية السكنية ومحاربة تضخم الأسعار بهدف «بناء بلد»، وسيكون عرس الكويت يوم 2 فبراير.

● بيان عاكوم

عادل المهيد: نحتاج إلى عناصر منتجة في الحكومة تراعي المصلحة العامة لا الخاصة

شدد مرشح الدائرة الثالثة عادل الشاهين المهيد على ضرورة المجيء بحكومة مبادرات تكون لديها القدرة على العمل وتبني تنفيذ الخطط والبرامج المرصودة بكل شفافية مؤكدا ان المطلوب في المرحلة المقبلة عناصر وزارية قوية تملك زمام الامور وينفذون التوجيهات العليا بكل حزم خصوصا تلك التي تتعلق بخطط التنمية والتي يسأل عن تنفيذ خططها القيادات العليا في الوزارات ولكن الوزراء هم المعنيون بالمتابعة والتوجيه والحزم والشدة تجاه اي تقصير.

واشار المهيد في تصريح صحافي الى ان السوابق التي اعتمدتها الحكومة في اتباع منهج المحاصصة والترضيات السياسية اثبتت بما لا يدع مجالا للشك أنه منهج غير سليم كما انه يبتعد عن المصلحة العامة ويخالف مبدأ دستوريا اصيلا في المادة 26 منه والتي اكدت «ان الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ويستهدف موظفو الدولة في اداء وظائفهم المصلحة العامة» متسائلا هل كل وزير طبق هذا المبدأ الدستوري فعلا ام انحاز لمصالحه ومصالح المقربين منه؟

واكد ان المطلوب اعتماد معايير واضحة تراعي المصلحة العامة واختيار الكفاءات من العناصر الوطنية لدينا وهم كثيرون في الكويت ويملكون من الحس الوطني ما يؤهلهم لتبوؤ اعلى المناصب ولكن المشكلة تكمن في الاختيار ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

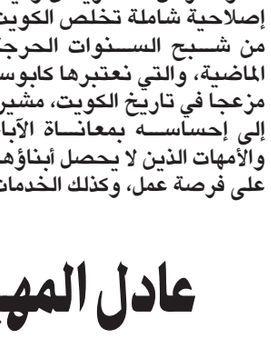
عادل الشاهين المهيد

عبدالله هذال: الحكومة مطالبة بتبني خطة خمسية لحل قضية الإسكان

شدد مرشح الدائرة الرابعة عبدالله هذال المطيري على ضرورة تبني الحكومة خطة لمواجهة الملفات العالقة والتي مضى عليها سنوات دون حل وفي مقدمتها القضية الاسكانية التي تفاقمت خلال الفترة الاخيرة وسط تقاعس الحكومة التي تملك الامكانيات والوفرة المالية ولكن تفتقر الى المبادرة. وقال المطيري ان هذه القضية قبعت في ادراج الوزراء الواحد تلو الآخر دون ان يتحرك اي منهم لوضع حد لها او يتصدى لها حتى وصلنا الى ما وصلنا له من تفاقم طلبات الرعاية السكنية وشح الاراضي السكنية، مشددا على ضرورة تبني الحكومة لخطة زمنية لا تتجاوز 5 سنوات حتى توفر هذا الحق في الرعاية السكنية للمواطن لافتا الى انه يجب ان تضع الحكومة في اعتبارها تجارب الدول المجاورة من دول الخليج العربي في القضاء على هذه المشكلة مستغربا ان تكون لدينا مشكلة في السكن وهناك الكثير من الاراضي التي تصلح للسكن. واكد ان المشكلة تتعلق بالتخطيط المناسب والقرار فمتى ما كان هناك تخطيط فعال وقرار مناسب فسنستطيع حل هذه القضية بكل شفافية وسهولة، مطالبا مجلس الامة بأن يضع في اعتباره حل هذه القضية وتخصيص جلسات برلمانية لمعالجتها وطرح الاقتراحات والحلول على ان يتم اتخاذ قرار ملزم للحكومة تلتزم فيه وليس كما يحصل في كل عام اذ يتخذ المجلس توصيات وحلولا ولا تلتزم الحكومة بأي منها.

هل ستعود المرأة من جديد للتصويت للرجل في انتخابات 2012.. وإعطاء المرشحات «skip»

المرأة.. وما أدراك ما المرأة.. وإن كيدهن لعظيم.. يبدو أن فوز 4 نساء في انتخابات 2009 السابقة رفع حصيلة التسجيل للجنس «الناعم» هذه المرة لانتخابات مجلس الامة 2012، حيث أعطى حصول النساء على 4 مقاعد في الانتخابات السابقة الأمل والعزيمة للترشح والفوز بعدد اكبر من المقاعد في انتخابات مجلس الأمة القادم، مما يجعلها حاليا هذه المرة اشد شراسة للوصول إلى قبة البرلمان، على الرغم من إخفاق المرأة في المجلس السابق الذي ربما «يقلب الموازين» هذه المرة لصالح الرجل، وتعود المرأة للتصويت للرجل من جديد.

وكانت أولى مشاركات المرأة في انتخابات 2006 أضافت نوعا من السخونة في شكل ومضمون الحملات الانتخابية، ودفعت الكثير من المرشحين الرجال إلى كسب ود المرأة بهدف الحصول على صوتها، سواء عن طريق تبني قضايا تخص المرأة بشكل مباشر أو تخصيص مجالس خاصة بالنساء في مقرات الدعاية الانتخابية، من منطلق أن صوت المرأة قد يكون «صك الفوز» بالانتخابات، لكن مشاركة المرأة في ذلك الوقت للمرة الأولى أعطاها فرصة ضئيلة للفوز وذلك لعدم وجود خلفية وحنكة سياسية في العملية الانتخابية، مما جعل الرجل ينتصر عليها بفضل السنوات الطويلة التي قادها في العمل والحراك السياسي، علاوة على انه في ذلك الوقت كان المجتمع ذكوريا ولا يتقبل وجود المرأة، حيث استخدم الرجال الفتاوى الدينية لردعها عن الفوز.

هل ستصوت المرأة لبنات جنسها ام ستعطي صوتها للرجل؟!

وبالنسبة لانتخابات 2008 فقد انقلبت الموازين التي قللت من فرصة فوز المرأة، حيث حازت المرأة في الدوائر الخمس حصيلة أصوات نستطيع أن نقول أنها جيدة بالنسبة لمشاركتها الثانية، فقد حازت العديد من النساء في الدوائر الخمس جملة من الأصوات التي أعطت المرأة الكويتية أملا كبيراً في الوصول إلى قاعة عبدالله السالم في مجلس الأمة خلال انتخابات 2009، حيث حصلن فيها على 4 مقاعد بجدارة مما رفع حصيلة المشاركات في انتخابات مجلس الأمة 2012 للفوز بأكثر من 4 مقاعد وذلك بفضل الدعم النسائي الذي كان له الصوت الأقوى في انتخابات 2009، وذلك لرغبة نساء الكويت في وصول امرأة كويتية لنقل همومهن وحل مشاكلهن التي بدأت تكبر ككرة الثلج وتزداد تعقيدا.

لكن يبدو أن هذه المرة سيتغير توجه الدعم النسائي للمرأة، ويلتفت للرجل من جديد بسبب الإخفاق في الأداء الذي طال المرأة في مجلس الأمة السابق، عن طريق عدم طرح مشاكل المرأة الكويتية بالشكل الصحيح الذي حلمن به، مما سيغير «الحسبة» هذه المرة للجوء الى الرجل ليرفع معاناتهن التي قدمنها للعنصر النسائي في المجلس السابق، ولم يفعلن شيئا سوى المصادقة على بعض القوانين التي تخص المرأة والتي ما زالت «مكانك» راوح، حيث ستفكر الناخبة «ألف» مرة قبل التصويت للمرأة هذه المرة بعد «احتراق كرتها» في المجلس السابق، وسيفضلن العودة إلى التصويت الإجباري للرجل بسبب عدم الاستفادة من إيصال المرأة للمجلس الذي اعتبرنه «غلطة عمر» بسبب نسيانهن لقضايا المرأة والتي كانت يجب أن تحل في المرتبة الأولى على أجندتهن البرلمانية.

وهذا سيجعل المرأة هذه المرة تخوض تجربتها الرابعة بقلق وخوف على الرغم من اكتسابها الحنكة الانتخابية والسياسية ومعرفتها بكيفية إدارة زمام الأمور، ولذلك ستكون التجربة المقبلة جديرة بالمتابعة والاهتمام لأنها ستشكل الحلقة الأضعف للمرأة الكويتية، إلا في حال سمحت لها الظروف بأعتماد قرار «الكوتا»، الذي سينجيها من شراسة الناخبات اللاتي فضل بعضهن التصويت للرجل هذه المرة لتبني قضاياهن، وإعطاء skip للمرأة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل ستتخذ النساء هذه المرة قرارا بنقل أصواتهن إلى الرجال بحجة «الرجال قوامون على النساء» أم ستعطي فرصة أخيرة للمرأة لطرح قضاياهن في المجلس القادم، بحيث إن لم توفق في تجربتها فسيتم سحب «البساط من تحتها»؟

● عبدالكريم العبدالله